(٦ ــ ١٩٧٣/١/١٢) وهي الجلسة الاخيرة التي عقدت قبل حرب تشرين الاول ، أكثر وضوحا وتحديدا في مجال علاقة الشعبين والضفتين اذ طالب بـ « اقامة حكم وطني ديموقراطي في الاردن يخلق المناخ الملائم لمواصلة النضال من أجل تحرير كامل التراب الفلسطيني ويؤمن صون السيادة الوطنية للشعبين الاردني والفلسطيني ويضمن تجديد وتصحيح وحدة الضفتين على اساس المساواة الوطنية الكاملة بين الشعبين بما يؤمن كامل الحقوق الوطنية والتاريخية للشعب الفلسطيني والحقوق الوطنية الراهنة للشعبين ، ويؤمن التطور الوطني المشترك لهما اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا ويعزز علاقات الاخوة والمساواة بين الشعبين عن طريق الحقوق المتساوية دستوريا وقانونيا وثقافيا واقتصاديا ، وعن طريق وضع موارد أي من الشعبين بشريا واقتصاديا في خدمة نموهما المشترك »(٨٥) .

٢ ــ **بعد حرب تشرين الاول** : قبل الحرب لم تحسم مسألة التمثيل الفلسطيني بين الاردن وم.ت.ف. على الرغم من الاعتراف الدولي العريض التي حصلت عليه المنظمة بحقها في تمثيل الشعب الفلسطيني وقد كان أبرز مؤشرات الاعتراف آنذاك قرارات مؤتمر قمة عدم الانحياز الرابع (أيلول ١٩٧٣ ، الجزائر) التي نصت على ان المؤتمر « يعترف بـ م.ت.ف. ممثلا شرعيا لنضال الشعب الفلسطيني » . غير ان حرب تشرين الاول حملت معطيات جديدة . فاختلال ميزان القوى النسبي في الحرب لغير مصلحة اسرائيل ولد قناعات بأن هناك تسوية قادمة لن تكون كليا في مصلحة اسرائيل كذلك التي ستجد نفسها مضطرة الى الانسحاب من بعض الاراضي العربية التي احتلتها في العام ١٩٦٧ بما في ذلك الارض الفلسطينية التي احتلت آنذاك « فاذا كان موقفنا غير فاعل ومؤثر في الاحداث فستظل تلك الاراضي خاضعة لاحتمالات اخرى سلبية تدفع كلها باتجاه استمرار القضاء على شعبنا ووجوده وكيانه »(٨٦)، بمعنى ان على الثورة الفلسطينية ان تستثمر نتائج حرب تشرين لمصلحتها فإن يكون من حقها تقرير مصير الاراضي الفلسطينية التي تجبر اسرائيل على الانسحاب منها . وللوصول الى ذلك كان على م.ت.ف. ان تواجه مسألة حقها في تمثيل الشعب الفلسطيني وان تخوض من أجل ذلك صراعا طويلا مع النظام الاردني المستفيد الوحيد من سلب المنظمة هذا الحق . وقد كسبت م.ت.ف. جولة اولى في هذا الصراع في مؤتمر قمة الجزائر الذي قرر « الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفق ما تقرره م.ت.ف. بصفتها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني »(٨٧). وفي المجلس الوطني الفلسطيني ، دورته الثانية عشرة (١ ــ ٨ حزيران ١٩٧٤) ، اقر البرنامج السياسي المرحلي لـ م.ت.ف. الذي تنص مادته الثانية على ان « تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الارض الفلسطينية واقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الارض الفلسطينية التي تم تحريرها ، وهذا يستدعي احداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله » . وكانت هذه المادة منسجمة مع ما قررته قمة الجزائر من ان م.ت.ف. هي التي تقرر حقوق الشعب الفلسطيني . غير ان البيان الاردني ــ المصري المشترك الذي صدر عن محادثات الملك حسين والرئيس السادات في الاسكندرية (٧٤/٧/١٨) ناقض هذا الحق عندما أعلن الجانبان «ان م.ت.ف. هي الممثل الشرعي للفلسطينيين باستثناء الفلسطينيين المقيمين في المملكة الاردنية الهاشمية ... كما اتفق الجانبان على ضرورة التوصل الى اتفاق فك الارتباط على الجبهة الاردنية كخطوة اولى نحو الحل السلمي العادل » . لقد وجه بيان الاسكندرية طعنة الى انجاز ضخم حققته حركة المقاومة بنضالها العسكري والسياسي